الفصل الثاني

مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية

تعتمد دراسة المحيط السياسي من الناحية الجغرافية على المسح والتحليل داخل الإطار الخرائطي . وهناك ، حسب ر. هارتسهورن، أربعة مداخل أو مناهج للقيام بالمهمة المذكورة ، وهي :

أولاً : المنهج التحليلي ،
ثانياً : المنهج التاريخي ،
ثالثاً : المنهج المورفولوجي ،
رابعاً : المنهج الوظيفي[1] (٣) .

فالمنهج التحليلي يقوم على تحليل القوى الخاصة بالدول ودراستها ، بمعنى تحليل وحدات القوى السياسية وعلاقاتها مع بعضها البعض. وهذه الوحدات السياسية تتحدّد في المكان بمساحات معيّنة تؤثّر على أشكالها الداخلية وتحدد علاقاتها الخارجية بالوحدات السياسية الأخرى ، أما المنهج التاريخي فيهتمّ بالأقاليم السياسية في الماضي ، في حين يتفحص المنهج المورفولوجي مساحات الأقاليم السياسية في الحاضر من زاوية الشكل والهيئة . أخيراً هناك المنهج الوظيفي ، الذي يركّز الاهتمام على الوظائف والأعمال التي تجري في المساحات السياسية المذكورة فلنر ذلك فيما يلي :

أولاً ـ المنهج التحليلي :

هذا المنهج معمول به أيضاً في دراسة الموضوع السياسي ، ويرى أصحابه أن القوى داخل الدولة تتكوّن من الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش ، كما يرون أن الجغرافيا تشتمل على الموقع والحجم والشكل ، التي

---

(١) R. Hartshorne, Political Geography, in American Geography Inventory and prospect, ed. Preston James and Clorence Jones, Syracuse Univ. Press 1954.

تؤثّر على الدولة من حيث القرب حتى الاتصال بالمجتمع الدولي والبعد حتى الانعزال عنه . هذا بالإضافة الى التربة ودرجة خصوبتها ونسبة الصالح منها للزراعة والانتاج الزراعي ، وتأثير المناخ في هذا المجال ، والموارد الطبيعية المؤثّرة والاحتياطي منها للمستقبل . وهذه الموضوعات سوف نعالجها ولو بإيجاز فيما يلي من البحث ، من جراء الدور الذي يمكن أن تلعبه في مركز الدولة السياسي والحضاري بالنسبة للدول الأخرى ، هذا مع الإشارة مسبقاً الى نسبية دورها هذا ، العائد ، كما هو واضح الى أهمية دور الوسط الجغرافي ، وبالتالي دور الحتمية في التطور السياسي والحضاري للأمة والدولة ، لأن المقرر في نهاية المطاف هو طريقة انتاج الخيرات المادية وليس الظروف الطبيعية كما أسلفنا .

وهذا الذي أبدينا الآن ، بالنسبة للموقف من الحتمية الجغرافية ودورها في مركز ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ، يزداد وضوحاً لدى النظر في المدرسة البورجوازية عند تقييمها العناصر الجغرافية المرتبطة بالظاهرات السياسية البارزة ، حيث يطغى الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية . وفيما يلي هذه العناصر ، حسب المدرسة البورجوازية بالطبع .

١ ـ **البيئة الطبيعية** ، حيث العناصر الجغرافية المتكاملة مع بعضها البعض ، كالسطح والمناخ والتربة والنبات الطبيعي والمجاري المائية والبحيرات الخ . . .

٢ ـ **الحركة والانتقال** ، حيث حركة نقل البضائع والأشخاص والتيارات الفكرية .

٣ ـ **المواد الخام والسلع المصنّعة ونصف المصنعة** ، حيث المواد والسلع المنتجة حالياً وتلك المتوقع انتاجها في المستقبل ، بالإستناد الى الكشوفات المعدنية والأبحاث الزراعية والصناعية ، والتوسع في التخطيط الاقتصادي العام للبلاد .

٤ ـ **السكان** ، حيث الدراسة المونوغرافية الشاملة الى جانب الدراسة النوعية والايديولوجية للشعب .

٥ ـ **التركيب السياسي** ، حيث دراسة نظم الإدارة وأشكالها وأهداف الحكم الحقيقية وليس النظرية ، بالإضافة الى العلاقات السياسية الداخلية والخارجية .

والأمثلة بالنسبة لهذه القائمة من العناصر الجغرافية المتكاملة المتداخلة وانعكاساتها السياسية كثيرة ، ونرد من يرغب بها الى الهامش رقم (٤) .

نقول هذا خصوصاً وأن هذه الأمثلة التي نورد في الهامش (٤) لا تخرج عن كونها تعتمد الحتمية الجغرافية في تفسير ارتباط الظاهرة الطبيعية بالظاهرة الاجتماعية ، مع

أن الواقع الحاضر المرتبط بالماضي والمتوقع المستقبلي ، بالاستناد الى تطور التكنيك والتكنولوجيا لا يقبل بهذا التحليل . كذلك غير صحيح كل الذي يلطفه ، أو يدحضه كون المقرّر في نهاية المطاف طريقة انتاج الخيرات المادية في المجتمع ، عبر العلم والتكنيك .

نقول هذا سيما وأن مجرد الأخذ بدور البيئة الطبيعية غير وارد القبول به كمقرر للتطور الاقتصادي وبالتالي السياسي فالتاريخي والحضاري بشكل عام . (للمزيد من هذه الرؤيا بالإمكان العودة الى القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، وبشكل أكثر دقة الفصل الأول منه : تاريخ الجغرافيا ومفاهيمها ، وبشكل خاص الحديث عن الوسط الجغرافي والحتمية الجغرافية والإمكانية الجغرافية والبيئوية) .

والخلاصة ، بالإمكان القول أن المهم ، في المنهج التحليلي هنا ، ليس جمع العناصر الجغرافية والبشرية المختلفة ، على اعتبار أنها متوفرة وفي متناول الباحثين في الجغرافيا السياسية ، كما مر معنا ، بل معرفة نوعية هذه العناصر ووزنها النوعي ، ان جاز التعبير ، بالنسبة للعلاقات السياسية الداخلية والخارجية للدولة ، وبالشكل الذي يحول دون الضياع في خضم بحرها الزاخر ـ العناصر الجغرافية والبشرية المختلفة ـ (أنظر ما سلف من النص والهامش رقم (٤) العائد اليه) والزوغان عن الموضوع السياسي : غرض البحث وغايته في الجغرافيا السياسية ، وبالتالي الحيلولة دون تحوّل هذه الأخيرة ـ الجغرافيا السياسية ـ الى شبيه للجغرافيا الاقليمية . وكلّ ذلك بالطبع حسب المدرسة البورجوازية ، حيث يقول فريمان (T.W. Freeman) : « لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقليمية . فكلاهما أصبح مساعداً للآخر ، وذلك نتيجة للأبحاث السياسية للدول الجديدة في أوروبا (بعد الحرب العالمية الأولى)[٢] . . وتأثير الدراسات الجديدة لبويمن (L.I. Bowman) الأميركي ودي مارتون (E.de Martone) الفرنسي ، ومكندر (H. J. Mackinder) الانكليزي ، وسفيجيتش (J. Cvijich) اليوغسلافي .

وتبرز الصعوبة في التمييز لمعرفة ثقل وزن مختلف العناصر التي ذكرنا عند محاولة معرفة القوى النسبية للدول والاحلاف والتكتلات السياسية ، عبر الأرقام المختلفة للمساحات والسكان ومساحات الأراضي المزروعة فعلاً وتلك القابلة للزراعة ، والانتاج الصناعي الفعلي والمتوقع ، ومخزون المواد الأولية ، والطاقة العسكرية الخ . . . فإذا ما تناولنا الجغرافيا السياسية من هذه الزاوية وأخذنا بالعدد السكاني بدا لنا

(٢) T.W. Freeman, A hundred years of geography, Methnen, London 1965, p.p. 205- 206

أن الصين وكذلك الهند من القوى على المسرح العالمي . على أن الأمر يختلف عندما تربط الرقم السكاني بالمساحة الزراعية ، حيث تنعكس صورة أشكال سطح الأرض وعلاقتها بالمناخ والمياه والنبات الطبيعي ، بكلمة تنعكس خلفية البيئة الطبيعية للمنطقة أو الاقليم موضوع الدراسة وكذلك الدولة والقيمة الغذائية فيها . والشيء نفسه يقال بالنسبة لكثافة السكن المديني ، حيث تنعكس صورة التقدم التكنولوجي والصناعي والخدماتي ، وبالتالي الصورة العامة لتشكل وتوزّع الدخل الوطني عامة : الزراعة والصناعة والخدمات أو القطاع الأولي والثنائي والثلاثي .

وبالتالي فالمنهج التحليلي منهج مقارن . وقد طبق بنجاح في دراسة الدولة الواحدة ، ويمكن أن يطبق أيضاً في دراسة مجموعة من الدول في الإطار الاقليمي لمعرفة تحركها وديناميكيتها . على أنه من المستحسن في الدراسة المقارنة تحويل الأرقام المطلقة الى نسبية ، حيث تسهل كثيراً المقارنة ، التي تكشف عن المركز النسبي للدولة موضوع الدراسة أو المراكز النسبية للدول موضوع الدراسة الاقليمية في إطار المسرح العالمي .

والجدول التالي رقم ـ١ـ يوضح الدراسة المقارنة في هذا المنهج التحليلي وحيث يتّضح أن بإمكان سكان أميركا وروسيا التزايد دون الوصول الى مشكلة التضخم السكاني كما هو الأمر في الصين ، مما يعطينا معلومات عن إمكانية الزيادة بالسكان بصورة كبيرة في كندا ، في حين لا تحتمل أوروبا البحرية زيادة كبيرة في السكان .

الجدول رقم ـ ١ ـ(*)

العناصر الجغرافية الأساسية في تحليل القوى الدولية

الدولة	المساحة الكلية مليون ميل مربع	عدد السكان بالمليون	مساحة الأرض الزراعية بآلاف الأميال	كثافة السكان الى الأرض الزراعية	عدد سكان المدن بالمليون	٪ سكان المدن الى كل السكان	انتاج الصلب مليون طن
الولايات المتحدة	٣,٦٥	١٨٠	٧٠٠	٢٤٠	١٢٥	٧٠	٩٣
أوروبا البحرية	١,٢٢	٣٠٠	٢٨٥	١٠٥٠	١٨٠	٦٠	٩٨
الاتحاد السوفييتي	٨,٦٥	٢١٢	٩٠٠	٢٣٥	١٠٢	٤٨	٦٦
الصين	٣,٧٦	٧٠٠	٣٣٠	٢١٠٠	١٠٠	١٤	١٥
الهند	١,٢٦٠	٤٤٠	٥٢٠	٨٤٥	٧٥	١٧	٣
كندا	٣,٨٥	١٨	١٤٥	١٢٥	١٢	٦٧	٦
البرازيل	٣,٢٨	١٥	٢١٠	٣١٠	٢٥	٣٧	٢
نفس المعلومات مترجمة الى أرقام قياسية (Index)							
الولايات المتحدة	٣	١٠	٤,٩	٨,٨	١٠	٥	٤٦
اوروبا البحرية	(١)	١٦,٧	٢	٢	١٥	٤,٣	٤٩
الاتحاد السوفييتي	٧,٢	١١,٧	٦,٢	٨,٩	٨,٣	٣,٤	٣٣
الصين	٣,١	٣٨,٨	٢,٣	(١)	٨,٣	(١)	٧,٥
الهند	(١)	٢٤,٤	٣,٦	٢,٥	٦,٢	١,٢	١,٥
كندا	٣,٢	(١)	(١)	١٦,٧	(١)	٤,٨	٣
البرازيل	٢,٨	٣,٦	١,٤	٦,٨	٢	٢,٦	(١)

(*) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٣٥ .
وتنبعي الإشارة إلى أن أصغر رقم في كل عامود هو رقم الأساس ، باستثناء عامود الكثافة السكانية بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية ، حيث أعلى رقم هو رقم الأساس (الصين هنا) . ورقم الأساس في العامود موضوع بين قوسين . وكل الأرقام تعود للعام ١٩٦٠ ، باستثناء أرقام الصلب التي تعود للعام ١٩٥٩ .

إنما لا بد من الاستدراك هنا والتنبه الى أهمية العناصر غير المادية كالقوى الايديولوجية والدوافع والأهداف السياسية لكل دولة . ومع ذلك يبقى بهذا التحليل الإطار الفعلي المادي ، الذي تدرس فيه العناصر الأخرى غير المادية التي ذكرنا .

(يراجع بهذا الخصوص الفصل العاشر : الجيوبوليتكا ، خصوصاً وان الطاغي على المدرسة البورجوازية الاخذ بالجيوبوليتكا كأنها الجغرافيا السياسية وعدم التفريق بينهما كما أشرنا الى ذلك آنفاً في الفصل الأول) .

كما تنبغي الإشارة الى ضرورة عدم المغالاة في تقدير قيمة الدراسة التحليلية الرقمية المذكورة من جراء كون هل المقصود الانتاج الفعلي أو الممكن أو المتوقع ؟ وكذلك من جراء عدم وجود الأساس الموحّد لقياس الامكانية فيما بين الدول وأيضاً لتغيير الأرقام بمرور الزمن . ومع ذلك تبقى هذه الأرقام أساساً لا بأس به وتعطي مؤشرات جيدة ومقبولة بشكل عام ، إنما مع التحفظ الدائم حيالها ، وقبولها بشكل نسبي وليس مطلقاً، لعدم وجود بديل لها حتى تاريخه ، من أجل المقارنة ، ولو لفترة زمنية محددة .

والتحفظ ، الذي ذكرنا بالنسبة لأرقام الانتاج والإمكانية والمتوقع فيه ، ينسحب على المقاييس الأخرى كالسكن المديني .

وهنا بالذات تبرز خاصية الظروف التي تعطي للدولة صفتها المميزة لها عن غيرها من الدول ، عبر مستوى التطور المديني ، فيجسد بالنقاط التالية :

أولاً : المساهمة الكبيرة للصناعة والخدمات في تشكيل الدخل الوطني بالمستوى الذي يعكس تزايد نسبة السكن المديني .

ثانياً : شدة التكامل والترابط القومي بين سكان المدن لمحدودية المساحة التي يحتلون بينما سكان الريف يتبعثرون على مساحات واسعة ، بحيث يسهل بالنسبة للمدن الحكم الإداري المركزي والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية المختلفة وتكوين الرأي العام ، وبأسرع مما لدى سكان الريف . هذا بالإضافة الى الديناميكية التي تدمغ شخصية سكان المدن بالنسبة لسكان الأرياف من جراء التغيير التكنولوجي والتعليم المهني ، الأمر الذي يؤدّي الى تنوع الانتاج وارتفاع مستوى الانتاجية .

ثالثاً : الدور الذي يلعبه سكان المدن بالنسبة للاستقرار السياسي والثورات السياسية الداخلية ، حيث هناك رأيان متناقضان ، الأول يرى لسكان المدن الدور الفعال في الحركات السياسية والمؤدي الى تغيير أساليب الحكم ، في حين يرى الثاني فيهم مرتكز الاستقرار السياسي[٣] .

---

(٣) يراجع بهذا الخصوص H. Weigest, Principles of political geography, New-York, Appleton 1957, p. 307

على أن الحقيقة ، بالنسبة لهذه النقطة الثالثة ، تكمن حسب المدرسة البورجوازية[٤] في الظروف التاريخية ومستوى تطور الاقتصاد في مختلف أجزاء العالم ، حيث يصبح للمدينة الدور الحاسم في التغيير السياسي من الاقطاعية الى الرأسمالية في أوروبا الغربية . ويضيف د. محمد رياض : « . . . ولا شك أن الماركسية في أوائل هذا القرن كانت تنظر الى القوى الدينامية للعمال وأصحاب الأجور على أنها العامل الحاسم في قيادة التغيير السياسي من الرأسمالية الى الاشتراكية . ولا يزال هذا منعكساً في التركيب الحزبي في أوروبا والمناطق الأوروبية الأصل من العالم الجديد . فالأحزاب الراديكالية وذات المسحة الاشتراكية (بأي صورة من الصور) تجد مراكز قوتها الأساسية في المدن وبين تكتلات العمال الكثيفة ، مثل المناجم ومدن المناجم . . . ويظهر الثقل السياسي في الوقت الحاضر لسكان المدن بصفة عامة في كثير من مناطق ودول العالم الثالث . . . »[٥] .

هذا كما أن استراتيجيات الثورات قد تغيرت كثيراً بظهور حرب العصابات والمقاومة في أوروبا والاتحاد السوفياتي ، خلال فترة الحكم النازي القصيرة . وبذلك برز الفلاحون وسكان الريف كعنصر سياسي هام الى جانب القوى العمالية . أما في العالم الثالث فقد برز سكان الريف كجزء مكمّل لقوى التغيير والثورة في المدن (الثورة اليسارية في كوبا ، ثورة الفيتكونغ في فيتنام ، المد الثوري في ريف أمريكا اللاتينية رأي فرنز فانون في الموضوع في كتابه معذبو الأرض) .

يضاف الى ما ذكرنا كبير دور أهمية سرعة الاتصال ونقل الأخبار بالصحف والإذاعة والتلفزيون في تغيير أيديولوجية السكان وتكوين الرأي العام الثوري في الريف . هذا بالطبع الى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية لسكان الريف . الأمر الذي يجعل منهم قوة هامة للأعمال الثورية . ومع ذلك يبقى للمدينة الدور القيادي في التشكيل السياسي والتغيير السياسي الثوري . وذلك لأن سكان المدن كثرة ويتحركون في مساحات محددة صغيرة في إطار مصادر الفكر والدعوة للتغيير والثورة ، وخصوصاً المدن الكبرى كنيويورك ولندن وباريس وغيرها ، عكس ما هو عليه الأمر في المدن الزراعية . ويرجع ذلك ، حسب رأي المدرسة البورجوازية[٦] بالطبع ، الى العاملين التاليين :

١ ـ عدم الاستقرار في السوق من جراء المنافسة الصناعية العالمية المؤدية الى التذبذبات في سوق العمالة ومن ثم بروز البطالة وانخفاض الأجور .

---

(٤) نقلاً عند د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٣٨ .

(٥) المرجع السابق نفسه ص ٣٨ .

(٦) أنظر د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

٢ ـ البطالة في المدن ، لا سيما الكبيرة ، ومحاولات الحكومات الأخذ بمشروعات استيعاب العمالة الزائدة وصولاً الى التخطيط الارشادي في الرأسمالية والعلمي في الاشتراكية ، حيث تحدد الهجرة الى المدن .

لا بد هنا من نظرة ثانية في الموضوع . فأولاً ، يظهر بوضوح كلّي مما استعرضنا من اراء المدرسة البورجوازية في هذا المنهج التحليلي كبير دور الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية وأهميتهما في تكوين المدن والتغيير الذي يطرأ على الريف من جراء ذلك فتحليل المدرسة البورجوازية يتناول ما انتهى اليه واقع الحال في المدينة والريف في النظام الرأسمالي ، من دون الإشارة الى التغيير الذي حدث فيهما من جراء الانتقال التدريجي ، وعلى مراحل ، ومن ثم عبر الثورة السياسية ، من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي ، على يد الطبقة البورجوازية التي أرست أسس الحضارة الحديثة . بتعبير آخر ينظر الى اللوحة التي رسمت الوضع الذي انتهى اليه تطور الرأسمالية الحديثة في المدينة والريف وليس الفلم الذي أدى اليها ـ اللوحة ، أي بشكل استاتيكي من دون الإشارة الى الديناميكية التي أوصلت اليها ـ اللوحة ـ والتي تشكل جوهر التفسير ، لأن المدينة هي محور التغيير التقدمي الثوري وليس الريف المحافظ . ففي المدينة الطبقة الاجتماعية التي تحمل التغيير ـ الطبقة العاملة ، في عملية الصراع الطبقي فيما بينها وبين الرأسماليين مالكي أدوات الانتاج ، رغماً عن انخداعهم في عملية الانتقال الثوري من الاقطاعية الى الرأسمالية .

فالواقع أن د. محمد رياض يحاول أن يضع النقاط على الحروف في الموضوع بأداة تحليل ماركسية لا يجرؤ على ذكرها بالوضوح الكافي فيلبسها على غرار المنظرين البورجوازيين في الموضوع ، ثوب الجغرافيا والمدينة . أي أنه يفسر بالشكل ما يفترض تفسيره بالجوهر ، بعلم الجغرافيا الطبيعية ما يفترض تفسيره بعلم الاجتماع ، بالمدينة ما يتوجب تفسيره بسكان المدينة ونواتها الصلبة : الطبقة العاملة ، التي ، على أثر تأسيس الماركسية ونضج تجاربها نسبياً ، أخذت ترى ، وعن حق ضرورة تحالف العمال (المدينة) والفلاحين (الريف) لنجاح التغيير والثورة الصحيحة لمصلحتها ـ الثورة الاشتراكية .

هذا ، وبالنسبة لمقاومة النازية في الريف فالأمر طبيعي من قبل أحزاب الطبقة العاملة ، على اعتبار أن الريف رحب ويتيه فيه العدو المحتل . كما أن وجود الثورة في الريف لا يعني بالضرورة أن عناصرها بأجمعهم من سكان الريف ، حيث الأمية متفشّية أكثر بكثير وبما لا يقاس بالمقارنة مع المدينة . وبالتالي فنحن نرى هنا عكس ما يرى د. محمد رياض من أثر الاعلام وسرعته في سكان الريف ونزداد قناعة بزخم نهوضهم الثوري وحميتهم الوطنية ، إنما كنتيجة بشكل أساسي ، الى جانب تأثير

الضائقة الاقتصادية في الريف عليهم ، كنتيجة لتحريض الأحزاب العمالية (من المدينة) في الريف وانتقالها اليه وتزعمها أعمال المقاومة ضد المحتل النازي في الحرب العالمية الثانية بشكل خاص وحركات التحرر الوطني فيما بعد (لنتذكر ماوتسي تونغ والزحف الكبير وكاسترو والصعود الى الغابات وغيفارا وغيرهم . .) .

بكلمة لا يجوز تفسير جوهر ومضمون القضايا الاجتماعية بغلافها الجغرافي الشكلي ، كما نرى لدى المدرسة البورجوازية هنا ، والتي تكابر على ما يبدو لنا ، ولا تريد الاعتراف بحقيقة وصحة تفسير المدرسة الماركسية الاجتماعي (وكما هو الأمر لدى د. محمد رياض) حفاظاً على مصلحتها الطبقية. وفي كل ذلك واضح تأثير الحتمية الجغرافية الدوغماتي ، في حين تكمن الحقيقة في الواقع الاجتماعي ـ الجوهر الذي ينتج عن عملية تطور الانتاج من جراء تطور قوى الانتاج . هذا الجوهر الذي أدى الى قيام المدينة وتطورها اللاحق ، الذي أصبح الشكل له وليس العكس هو الصحيح ، كما ترى المدرسة البورجوازية وترفض المدرسة الماركسية . هذا مع الإشارة الى عودة سكان المدن مؤخراً الى الامتداد في الريف ، عبر القطاع الثلاثي الخدماتي بمختلف فروعه .

وهناك في كل ما ذكرنا في هذا المنهج التحليلي خط واضح كل الوضوح حيال نظرتنا الى الموضوع وهو أننا لسنا تجاه الجغرافيا السياسية بقدر ما نحن تجاه الجيوبوليتكا ، التي قررنا منذ البدء أنها غير الجغرافيا السياسية ، وانها ، كما سوف نرى بالتفصيل شبه العلم أو بالأحرى شبه الكذب إن لم يكن الكذب نفسه . ومع ذلك نذكر ما ذكرنا واستعرضنا لطرح وجهة نظر المدرسة البورجوازية في المنهجية في الجغرافيا السياسية وبالنسبة للمنهج الأول فيها : المنهج التحليلي . أما الآن فإلى المنهج الثاني فيها : المنهج التاريخي .

ثانياً ـ المنهج التاريخي

إن دراسة مشكلات الماضي في الجغرافيا السياسية تشكّل الخلفية التاريخية التي لا غنى عنها لوصل تحليل مشكلات الحاضر بالماضي ، لما في ذلك من عبر ، خصوصاً وأن الحياة أو بالأحرى الحضارة هي سلسلة متواصلة من الاضافات على الماضي المؤدي الى الحاضر ـ المستقبل . وفي هذه الدراسة التاريخية يتناول البحث تطوّر نمو الدولة من القلب الى الأطراف ، مركّزاً في الوقت نفسه ، على الطرق التي يؤخذ بها لجذب وضم الأقاليم المختلفة وصولاً الى الحدود الحالية . وبالطبع فالظروف الطبيعية والحضارية للمنطقة التي تقع فيها الدولة موضوع البحث تشكّل الإطار الجغرافي ـ التاريخي للتحليل في الماضي هنا ، حيث تبرز أهمية علاقات الأرض بالدولة ، مثل الجبال والصحارى والمستنقعات والأنهر والبحيرات ودورها الايجابي كحدود طبيعية في حماية

الدولة المعنية تجاه الدولة الأخرى أو دورها السلبي الحائل دون تخطي الدولة المعنية لها الى حدود أخرى . بالإضافة الى ذلك هناك بالنسبة للعلاقات بين الأرض والدولة سهولة أو صعوبة الاتصال بين القلب والأطراف في الدولة ، حيث يبرز كبير تأثير مركز عاصمة الدولة بالنسبة لباقي الأراضي فيها . وكل ذلك بالطبع حسب المدرسة البورجوازية[٧] ، إنما مع الاستدراك للاشارة الى مأخذين بالنسبة لهذا المنهج وهما : أولاً الخوف من أن يتيه الباحث في الجغرافيا السياسية في بحر الأحداث التاريخية التي تبعده عن الاتجاه الصحيح ، فيصبح عندها غير مميز عن الباحث في التاريخ السياسي ؛ وثانياً الخوف من الخروج بأحكام عامة أو مبادىء نتيجة دراسة الحالات الخاصة[٨] .

في كل ما ذكرنا يبدو جلياً كبير دور الوسط الجغرافي في التطوّر التاريخي السياسي للدولة ورسمه لمسلسل الجغرافيا السياسية التاريخية فيه ، وبالتالي الأخذ بالحتمية الجغرافية والتاريخية في تفسير سير أحداث الماضي ، إنما دون إمكانية اسقاطها على سير أحداث الحاضر لتفسيرها ، كون التاريخ يعيد نفسه ، إنما بأشكال جديدة هي الانعكاس لمضمونها الجديد . هذا المضمون الجديد المتأتي عن تطوّر قوى الانتاج (من جرّاء التطوّر التكنولوجي والتكتيكي) وعلاقات الانتاج المنبثقة عنها وما تؤدي اليه من تطوّر أيديولوجي ينتهي الى تعبئة الطبقة الاجتماعية (الطبقة العاملة) التي تصبح قوة مادية ، حالما تعي مصالحها الذاتية وتصبح لنفسها ، فتقوم بعملية التغيير السياسي التاريخية في الإطار الجغرافي نفسه الذي كان لها ، الأمر الذي يدحض الحتمية الجغرافية المعتمدة في تحليل وتفسير المدرسة البورجوازية التي استعرضناها .

ويبدو لنا أن خير مثال لما نحن بصدده هنا هو الدولة اليهودية اليوم في فلسطين ، والتي لا يفيد دراسة ماضيها لإضاءة ظروفها الحاضرة وتفسير ما أقدمت عليه من عمل إغتصابي بحق العرب وأراضيهم بل يفيد الديماغوجية والكذب الجيوبولتيكي ، الذي هو في مصلحة اليهود والصهيونية وليس في مصلحة العرب ، حيث الحق والحقيقة التاريخية والقانونية والانسانية (٥) .

ثالثاً ـ المنهج المورفولوجي

يتركز اهتمام هذا المنهج بشكل الدولة من حيث النمط أو القالب ، والتركيب أو البناء . فيما يعود للنمط فإنه ينعلق بالترتيبات والتنظيمات المتأتّية عن الارتباط السياسي الداخلي للدولة فيما بين وحداتها وأقاليمها وكذلك الارتباط السياسي

---

(٧) انظر د محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

(٨) د محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٠ ، مقدمة ص ٦ ـ ٧ (فيما بعد د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص . .) .

الخارجي ، فيما بينها وبين التكتلات السياسية الاقليمية وفي الوقت نفسه التحالفات العالمية . هذا في حين أن التركيب أو البناء يتعلّق بالمظاهر المكانية ، التي تشترك فيها الوحدات السياسية ، كمراكز الثقل السكانية والاقتصادية في داخل الدولة والعاصمة ومكوّنات الدولة وحدودها السياسية وخطط التنمية القائمة فيها ومشاكل السكان والاقتصاد والحدود . هذا كما بالإمكان تحليل ودراسة العناصر المذكورة بالنسبة للدولة الواحدة على أساس المقارنة بين الدول المختلفة أيضاً .

وخير مثال تاريخي لما نحن بصدده هو نمط الدولة الإيطالية ، على اعتبار أن موقع إيطاليا يمكّن من دراستها أيضاً في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، فبالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، فقد كسبت ايطاليا الكثير من إنتمائها اليها . وذلك لأن صناعة الصلب في شمالها ربحت كثيراً من ميزات تخفيض أسعار النقل للحديد الخردة بالسكك الحديدية عبر فرنسا الى توريتو . هذا وانتماءها الى التركيب الفوقي للاتحاد الأوروبي المذكور : حلف الأطلسي أصبح أمراً طبيعياً . وبناء عليه اعتبرت قاعدة وركيزة لأساطيل الحلف المذكور في المتوسط . كما زادت عليها الأعباء البحرية ، إنما بالمقابل حظيت بالدعم الكبير والعتاد الأكبر ، داخل الحلف ، سيما على أثر إنسحاب فرنسا منه .

أما فيما يعود لمظاهر البناء والتركيب الجيوبوليتيكي في إيطاليا فتبرز المشكلات التالية ، التي نستعرضها باختصار كلي كأمثلة لما ذكرنا من مشكلات بشكل مجرد عام .

مناطق التركيز السكاني والاقتصادي : في حوض نهر البو شمال ايطاليا يتركز : الصناعة معظم الانتاج الزراعي ونسبة كبيرة من السكان ذات الكثافة السكانية المرتفعة . كما أن وجود هذا الحوض على أطراف جبال الألب مكّنه من الحصول على الطاقة الناتجة عن تساقط المياه وبالشكل المربح اقتصادياً . بالإضافة الى ما ذكرنا هناك الممرات الجبلية الطبيعية التي أمّنت اتصال شمال ايطاليا مع أوروبا الشمالية والغربية . وإذا ما أضفنا الى ما ذكرنا المناخ والتربة الغيضية وتساقط المياه يصبح الشمال الايطالي ، بشكل عام ، مركز الثقل الانتاجي الزراعي والصناعي والتجاري والسكاني والحضاري ، ومميزاً عن باقي إيطاليا ، الذي يتكوّن من عدة أحواض تمتد جنوبا ، في وسط وحول سلسلة جبال الانتين ، فضلاً عن المناخ المتقلّب وقلة المياه لمدة طويلة خلال فصل الصيف . وبالطبع فإن الأمر يزداد سوءاً كلما هبطنا نحو الجنوب في شبه الجزيرة الايطالية ، وحيث نصل الى الأسوأ في أقصى الجنوب وصقلية .

العاصمة : روما مدينة تاريخية ، إنما هي بعيدة عن القلب الاقتصادي لايطاليا وتفتقد بالتالي العمالة الصناعية وتعيش مع الاقليم حولها على العمالة الحكومية

والإدارية والسياحية وصناعة السينما وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية من ملابس وأزياء وأحذية .

وقد نتج عن فقدان العمالة الصناعية ضعف الإنتماءات اليسارية عامة في منطقة روما يضاف الى ذلك وجود دولة الفاتيكان ودورها المعنوي في تدعيم الاجنحة اليمينية . وقد نتج عن هذا الواقع هدوء منطقة روما بالنسبة للمناطق الشمالية : القاعدة اليسارية والمناطق الجنوبية الكثيرة القلاقل من جراء الفقر ، الذي ينتهي بالسكان الى التطرّف الايديولوجي : أقصى اليمين وأقصى اليسار .

الحدود الايطالية : الواقع أن الحدود فيما بين إيطاليا وفرنسا والنمسا وألبانيا تذكّرنا بالحدود فيما بين فرنسا وألمانيا . وكذلك فيما بين دول أوروبا الشرقية . ففي هذه الحدود تبرز المحاولات التاريخية للشد والجذب بين هذه الدول وايطاليا للحصول على المواقع الحدودية الاستراتيجية المتضمنة في كثير من الأحيان المنافع الاقتصادية . يضاف إلى ذلك تواجد بعض سكان القوميات العائدة لهذه الدول في مختلف هذه الدول ، نتيجة الضم القسري للمناطق الحدودية المذكورة ، مع مساحات أحياناً (كما في التيرول ما بين النمسا وإيطاليا) للدولة المنتصرة بالنسبة للدول الأخرى ، الأمر الذي ينتج عنه استمرارية عدم الحل الصحيح والعادل والإنساني لهذه المشاكل الحدودية التي تظل عالقة ريثما يأتي يوم تلطّف فيه لدرجة النسيان والذوبان في إطار اتحاد إقليمي وحتى أوروبي (حلم المستقبل الممكن والذي أخذ يتجسد) وهو قائم على المصالح المتبادلة والعدالة الديموغرافية والجغرافية الاقتصادية والاجتماعية قبل أي شيء ، والتي تتأتّى عنها باقي العدالات الاجتماعية المختلفة مما ذكرنا ولم نذكر أيضاً .

هذا ، وللأمثلة الملموسة هنا وبالنسبة لايطاليا التي نستعرض كمثل بالإمكان مراجعة الهامش رقم (٦) .

مشكلات جنوب إيطاليا : ذكرنا أن في ايطاليا تناقضاً اقتصادياً ـ اجتماعياً فيما بين الشمال والجنوب قائماً على غنى واستثمار واستغلال الشمال للجنوب الفقير المستثمر والمستغل . على أننا لا نقبل بهذا الواقع كنتيجة للوسط الجغرافي للبلاد محكوم بالحتمية الجغرافية وبالتالي الحتمية التاريخية لتطوّرها (كما ترى المدرسة البورجوازية) بل كعدم عدالة اقتصادية ـ اجتماعية نابعة من نظام اقتصادي ـ اجتماعي قائم على عدم العدالة المتأتية عن التناقض الجذري فيه .

كما هو واضح من المثل المذكور ، فإن هذا المنهج المورفولوجي[٩] يركّز الاهتمام

(٩) والذي اقتبسنا ، مع بعض التصحيحات له عند الضرورة ، عن د. محمد رياض في كتابه الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا كمثل للمدرسة البورجوازية .

بالشكل الجغرافي ، الذي يعتبره ، عبر الارتباطات الداخلية والخارجية والتي تتأثر به بالطبع ، المقرر لأوضاع الدولة السياسية والاجتماعية . بمعنى آخر يأخذ بالحتمية الجغرافية وبالتالي بالحتمية التاريخية والسياسية ، والجأ « إطار الجيوبولتيكا » بدلاً من الجغرافيا السياسية ، التي كما أسلفنا هي عند المدرسة البورجوازية مساوية لها ـ للجيوبولتيكا ـ دون تفريق أو تمييز ، كما ترى المدرسة الماركسية .

هذا في حين ترى المدرسة الماركسية ، وعن حق برهنّا عليه مراراً ، عبر البرهنة على عدم صحة الحتمية الجغرافية في القسم الذي بين أيدينا الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا وكذلك السابق عليه الجغرافيا الاقتصادية ، ترى ـ المدرسة الماركسية ـ في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السبب للمواقف السياسية المتخذة والمعبّرة عن موقف طبقي مصلحي ، مع اعترافها ، بالأثر ، إنما النسبي وليس المطلق ، للحتمية الجغرافية ، على اعتبار أن المقرر بالنسبة لها ـ المدرسة الماركسية ـ في نهاية المطاف ، وانطلاقاً من الجذور المادية الاقتصادية للموضوع ، هو طريقة انتاج الخيرات المادية .

هذه هي النظرة العامة الشاملة ، أما بالنسبة للمثل المتعلّق بإيطاليا ، ومن دون الدخول في التفاصيل ؛ أيضاً ، بالإمكان القول أن رد السبب لمواقفها الاقتصادية والسياسية المنسجمة مع باقي دول السوق الأوروبية المشتركة لا يعود الى الجغرافيا بقدر ما يعود للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية القائمة فيها ـ إيطاليا ـ . فالبورجوازية الايطالية ، صاحبة النظام الرأسمالي القائم في البلاد ، تمشياً مع تطور قوى الانتاج فيها تلتقي مصلحياً ، على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي : وبالتالي السياسي ، مع باقي أعضاء السوق المذكورة ـ البلدان الرأسمالية المماثلة لها ـ إيطاليا ـ. في وضعها الإقتصادي ـ الاجتماعي وبالتالي السياسي .

وفيما يعود لمناطق التركيز السكاني والاقتصادي فالعملية تتعلّق ، ليس فقط بالطبيعة ودورها الذي نعتبره نسبياً ، حسب المدرسة الماركسية ، إنما بشكل رئيسي ، وملموس بالنسبة لإيطاليا ، بتطوّر قوى الانتاج التي تخضع للمصلحة الطبقية ، حيث الربح المقرر والمقياس الأول والأخير ، لكل ما يتّخذ من خطوات مكانية على الأرض. هذا كما أن الوضع الصحيح أنه يتأثر بالأوضاع الطبيعية ، إنما تطور التكنيك والتكنولوجيا ، المكلف أحياناً بالطبع ، إذ ما وجدت برامج تخطيط اقتصادي ـ اجتماعي شاملة كل ايطاليا ، تطور التكنيك والتكنولوجيا هذا بإمكانه أن يرفع مستوى الجنوب الايطالي موصلاً اليه العدالة الجغرافية والديمغرافية ، بحيث يتساوى ، على معظم الصعد ، مع الشمال الايطالي ، في إطار الدولة الايطالية ، التي تسودها العدالة على مختلف الصعد الاجتماعية ، كما أن الذي ذكرنا ينسحب على العاصمة روما .

أما التحليل الشكلي ، الذي هو في الواقع النتيجة والمحصّلة للأوضاع

الاجتماعية إذا ما حلّلت ، فغير صحيح بالشكل المطروح ، على اعتبار أنه يجزىء البلاد بشكل مفتعل ، كأنها غير مترابطة بالمواصلات المختلفة والإذاعة والتلفزيون والصحف (حيث بشكل خاص المنابر الحزبية اليمينية واليسارية الخ . .) الخ . . . . وفي كل ذلك رفض واضح للأسباب الإقتصادية ـ الاجتماعية ، كالنواة السببية المقرّرة لكل ما ينتج من أوضاع اقتصادية ـ اجتماعية ، تأخذ بها الجغرافيا السياسية البورجوازية وصولا الى الجيوبوليتكا كنتائج للأوضاع الجغرافية للبلاد .

رابعا ـ المنهج الوظيفي

يتركّز الاهتمام في هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة أو اقليم ما كوحدة سياسية . وتتكوّن كل منطقة أو اقليم أو وحدة سياسية من عدة وحدات سياسية أصغر منها وخاضعة لها . على أن هذه الوحدات السياسية الصغرى يفترض أن تكون وثيقة الارتباط بالدولة ولدرجة أكثر من ارتباطها فيما بين بعضها البعض ، أو بدولة خارجية . وذلك لأن الدولة ، كيما تقوم بوظائفها بشكل عقلاني ، يلزمها أن تكون أقسامها في وحدة سياسية واضحة المعالم وقوية للغاية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاستراتيجية تجاه الدول الأخرى .

وبالتالي فهذا المنهج يركز على دراسة مواقع القوى المركزية في الدولة ، والتي يمكن أن تؤدي الى تفويتها . وذلك بالنسبة للمساحة والمكان .

هذا وزيادة في التفصيل لتبان أثر القوى غير السياسية ، من طبيعية وبشرية ، على أوجه النشاط السياسي ، وفي الوقت نفسه أثر القوى السياسية نفسها على أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، وذلك لغرض الإيضاح لما يقصد بالقوى المركزية في الدولة ، نورد فيما يلي تعريف ومفهوم هذا المنهج حسبما ورد في كتاب د. فنحي محمد أبو عيانة الذي يقول : « المنهج الوظيفي هو دراسة الدولة أو الاقليم السياسي في ضوء علاقاته الداخلية والخارجية ، أي كيف استطاع الاقليم أن يحافظ على ذاته داخليا كوحدة سياسية متكاملة ، وما هو أثر العوامل أو القوى غير السياسية ، مثل المناخ والجبال أو وجود مجموعات عرقية مختلفة ، على أوجه النشاط السياسي للدولة ، وبالتالى ما هو أثر القوى السياسية على مثل هذه الملامح مثل أنماط العمران واستخدام الموارد أو حتى تنمية شبكات للنقل الداخلي ، أو هل الحكومة مستقلة أو خاضعة لنفوذ أجنبي ، وهل هناك مشكلات قائمة مع دولة أخرى[١٠] .

يستنتج من ذلك أن هذا المنهج يدرس عنصر الوظيفية أكثر من التطور والتركيب بحيث يتمكّن الباحث في الموضوع من تحديد أوجه الترابط فيما بين الظاهرات الهامة

---

١٠) د. فتحي محمد أبو عيانه ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٤ ـ ٣٥

في الـدولة في ضـوء هدف محـدد معين ، يتمثّـل في الأسلوب الـذي تمارس بـه الدولـة وظيفتها لتحقيق أغراضها المشروعة . ومع ذلك لا بد من استدراكين هنـا بالنسبـة لأثر العوامل أو القوى غير السياسية على أوجه النشاط السياسي للدولة وبالمقـابل أثـر القوى السياسية للدولة على النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي للسكان : أولاً تجنّـب الأحكـام العامة أو التعميم على اعتبار ان استجابة الإنسـان للعوامـل الجغرافيـة ليست واحدة في مختلف الجهات . ثانياً ، فقدان العوامل الجغرافية الكثير من وظائفها من جراء التقـدم التكنـولوجي . فـالحدود السيـاسية أخـذت تفقد وظـائفها كحـواجز اقتصـاديـة نتيجـة الاتفـاقيات الاقتصـادية ، سيـما المتعددة الأطـراف ، كالسـوق الأوروبيـة المشتـركـة ، وغيرها ، كما تغيّـرت أهمية بعض المواد (خاصة مواد الطاقة) نتيجـة التقدم العلمي . أما أثر العامل السياسي على المظاهر غير السياسيـة للبيئة فـأمر حـديث الأخذ بـه ويعود انطلاقه لهـارتسهورن عنـدما كتب عـن أثر تقسيم الحـرب العالميـة الأولى على سيليـزيا كإقليم صناعي(١١) .

وبناء عليه ففي مجال التجارة الخارجية ، فإن وظيفة الـدولة هي العمـل للابقـاء على ميزان تجاري إيجابي لصالحها وصالح منتجاتها الوطنية . وهذا يجعل الدولة تفـرض قوانينها الخاصة على التجارة الخـارجية (الضـرائب الجمركيـة ، التشريعـات الجمركيـة المختلفة ، المساعدات الاقتصاديـة المختلفة ، الـخ . .) . هذا مـع العلم أن سياسـة الـدولة في التجـارة الخارجيـة لا يمكن أن ترضي كـل فئـات المنتجـين والمستهلكـين في توزّعهم الجغرافي في البلاد(٧) . بالطبع هذا صحيح في النظام الرأسمالي ، في حين أن الأمـر يختلف في النظام الاشتـراكي ، من جـراء الأخـذ بـالتخـطيط الشـامـل للحيـاة الاقتصادية والاجتمـاعية ، وحيث التجـارة الخارجيـة لها مهمـة وظيفية محـددة في إطار خـطة الانماء الاقتصـادي والاجتماعي للبـلاد تتلخّـص في المساعـدة على تنفيـذ الخطة وليست غاية بحد ذاتها ، كما هو الأمر في النظام الرأسمالي .

وتنبغي الإشارة الى أن الدراسة الوظيفية ، التي يفترضها هذا المنهـج ، للأقسـام وضرورة ارتباطها القوي بالدولـة ، تتعارض مـع ما رأينـا في المنهج المـورفولـوجي عن فروقات بين الأقسام ، ردّها المنهج المـذكور ـ المـورفولـوجي ـ الى الحتمية الجغـرافية ، ورددناها نحن الى تطوّر الأوضاع الاجتماعية المتأتّي عن تطور قـوى الانتاج ، وبـالتالي عن طريقة انتاج الخيرات المادية في المجتمع. وبذلك فاللزومية المـذكورة للتمـاسك فيـما بين الأقسام والـدولة تستحيـل فيها العقـلانية في ظـلّ النظام الـرأسمالي ، القـائم على قانون الربح ، وبالتالي عدم العدالة الاجتماعيـة والجغرافيـة والديمـوغرافيـة (موضـوع

---

(١١) R Hartshorne, Geography and Political Bourndaries in Upper Silesia, Anals of the association of American Geographers, XXIII, 1933.

المركز والأطراف ، الحركات الانفصالية) . هذا في حين أن هذه اللزومية ممكنة وتشكّل مبادىء الجغرافيا الاقتصادية الثلاثة في مجال توزّع الانتاج في النظام الاشتراكي (الإقليم أو المنطقة أو الوحدة الاقتصادية ، المساواة بين المدن والأرياف ، المساواة بين القوميات) ولدرجة يعتبرها البعض قوانين .

كما أن المنهج الوظيفي ، الذي استعرضنا ، يشمل في واقع الحال المناهج السابقة ـ التاريخي والتحليلي والمورفولوجي ـ ويتكامل معها بتركيز الاهتمام في الماضي والحاضر. فالمنهج التاريخي يشكّل الخلفية التي لا غنى عنها للتحليل والتركيب المورفولوجي الحالي للدولة ودور أقسامها المختلفة الوظيفي . فالأرض والاقتصاد والسكان والديناميكية التي تنتابها ، تتواجد في المناهج الأربعة ، وان بنسب مختلفة ، على أنها تشكّل الخط الواصل فيما بينها . ومع ذلك واستخلاصاً ، لما استعرضنا وحلّلنا وعلّقنا عليه ، يبدو لنا بوضوح أن المرتكز المادي للجغرافيا السياسية هو الجغرافيا الاقتصادية . وما النواحي الاستراتيجية إلّا لحماية هذا المرتكز المادي (توزّع الانتاج) ، الذي يشكّل جوهر الجغرافيا الاقتصادية ، وهي من تركيبه الفوقي . وبالتالي فالجغرافيا الاقتصادية هي من القاعدة الاقتصادية في المجتمع والجغرافيا السياسية ، حيث النواحي الاستراتيجية ، من التركيب الفوقي لهذا المجتمع . وبالتالي فهما في وحدة عضوية جدلية لا إنفصام لها وكلّ منها يشكّل شرطاً للآخر كالطبيعة والمجتمع في وحدتهما الجدلية .

كذلك فالمفارقات فيما بين الجغرافيا الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي (أنظر القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم) ، تنعكس في الجغرافيا السياسية في إطار هذين النظامين . ولذلك فكلّ تحليل في الجغرافيا السياسية يستند الى الجغرافيا الاقتصادية يجد مرتكزه فيما سلف وأبدينا من آراء بالنسبة للمقارنة بين النظامين في هذه الجغرافيا الاقتصادية .

بالإضافة الى ما ذكرنا فإن هذه المناهج تتداخل أيضاً فيما بينها ، وحسب المدرسة البورجوازية ، على أرضية « المكان » ، الذي يلعب دوراً هاماً وحاسماً في كثير من الظاهرات الجغرافية والسياسية . كما أن هذا المكان بالرغم من ثباته الظاهري ، فهو يتحرّك ، من جراء ارتباطه الدائم بالإنسان ، فيصبح متحركاً مثله ، وبالتالي يتوجّب دراسة المكان دوماً بعلاقاته .

هذا وقد أخذ بظاهرة التغيير بالنسبة للمكان أ. مكندر في دراساته الجيوبولتيكية . فقد عدّل نظريته الخاصة بقلب العالم ، وتحدّث عن عنصر الانسان المحرّك (man-travelling elemet) ليعبّر عن الحركة المستمرة للانسان والأفكار والمنتجات . كذلك تحدث ج. غوتمان (J. Gottman) عن عامل الحركة (circulation

(Movement Factor) المساعد على فهم الدوافع والضرورات المؤدية الى خطط وسياسات محددة . كما أشار الى أن نفس هذه الحركة تساعد على المرونة والتغيير في الخطط والقرارات المتخذة. وقد رأى غوتمان في الحركة والأفكار القومية القوة الرئيسية في الجغرافيا السياسية . وفهم بالحركةأنها تشمل المواصلات والنقل على اختلاف أشكالها وكذلك التجارة الدولية . كما أنه رأى أن لا وجود للعلاقات الدولية مطلقاً من دون الحركة المذكورة .

هذا وان دراسة الحركة ، كما استعرضنا ، تشتمل على ثلاثة أوجه هي : طريق الحركة ، ميدان الحركة (في مداها من البداية الى النهاية) ووسيلة الحركة (بالبر والبحر والجو) . وبالتالي فالحركة وكما تدل عليها تسميتها عنصر شديد التغيّر ولدرجة يحيل المكان من عنصر ثابت الى عنصر متحرّك متغيّر ، حسبما أسلفنا ، وحسبما ترى المدرسة البورجوازية .

لا بد من الاستدراك هنا والقول أن الدور الهام والحاسم ، المشار اليه بالنسبة « للمكان » ، هو من رؤيا واقعية وليس قانونية وبالشكل وليس بالمضمون. كما نشعر هنا ، بالنسبة لما نحن بصدده ، بتحرك الجغرافيا السياسية ليتم إفرازها السلبي ؛ الجيوبولتيكا ، عبر الحتمية الجغرافية ، التي تشكّل المرتكز الجذري لكل التفسيرات البورجوازية للظواهر الجغرافية البشرية والسياسية .

هذا في حين أن المدرسة الماركسية تتناول المكان ودوره بالنسبة للظواهر الجغرافية البشرية والسياسية في وحدة جدلية متأتّية عن نظرتها الى وحدة جدلية الطبيعة والمجتمع . كما أن الانطلاق من رؤيا المدرسة الماركسية ، بالنسبة للحديث المساق عن الحركة المتلبسة بالمواصلات والنقل والتجارة الخارجية ، والمحرّكة للمكان كنتيجة فعل ، هو في نهاية المطاف جيوبولتيكا ، وجيوبولتيكا تبحث عن وسيلة تبريرية للتغيّرات الاعتدائية في المكان بالحركة ، كما نريد أن تفهم (وكما استعرضنا) وليس بحركة العدوان السافر ، الذي تعمل لتغطيته بالحركة ، عبر العلاقات الدولية ، كتبرير للإعتداءات الاستعمارية والامبريالية بمظهريها الاقتصادي والسياسي .

ونختم هذا الفصل بما عليه شبه إتفاقٍ من قبل المختصين في الجغرافيا السياسية ، ألا وهو موضوعاتها الرئيسية التالية ، التي نثبتها في عناوينها الكبرى الثلاثة مرجعين من يرغب بالتفاصيل الى الهامش رقم (٨) .

١ ـ دراسة علاقات المكان داخل الدولة
٢ ـ دراسة علاقات المكان بين الدول
٣ ـ دراسة أنماط الدول[١٢] .

---

(١٢) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٥٨ .